(اجتماعهم المشار اليه مع اشكول) بقلوب مثقلة وهواجس تنذر بوقوع كارثة . هذا الاستياء استمر في النمو خلال الايام القليلة التي تلت . حتى انه كان ثمة اشاعات عن **زحف على القدس (العاصمة)** وعن **انقلاب عسكري** ... و (حقا) ليس بامكان احد ان يعرف ماذا كان يمكن ان يكون عليه الحال لو طال الانتظار (قبل اتخاذ القرارات المرضية للجيش) بضعة اسابيع اخرى »(١٤٣). اما الصحفي الفرنسي « جان لارتوجيه » المتعاطف مع اسرائيل فيقول : « ماذا كان سيحدث لو ان حكومة اشكول لم تضع حدا لمماطلتها ؟ انقلاب عسكري ؟ اليوم ، هذا الاحتمال ينكر . ولكن بين ٢٠ ايار (مايو) والاول من حزيران (يونيو) وهو التاريخ الذي اصبح فيه موشيه ديان وزيرا للدفاع ... **فان انقلابا كان لا يعتبر ممكنا فحسب بل ومرغوبا** فيه . الانتصار جعل الناس تنسى تلك الايام السوداء ، ولكن اناسا كثيرين لا زالوا يفكرون بما قاله رابين (آنذاك) : في هذه البلاد ، القوة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها هي الجيش »(١٤٣). اما الجنرال « عيزر وايزمن » ، نائب رئيس الاركان الاسرائيلي آنذاك فقد قال : « لا اعتقد ان انقلابا كان سيحدث ، ولكننا **لم نكن في يوم من الايام اقرب الى الانقلاب العسكري مما كنا عليه آنذاك** »(١٤٤).

ولكي لا يقع البحث في شباك الآراء الذاتية القطعية حول « حتمية وقوع انقلاب » أو « حتمية عدم وقوعه » ، ولكي لا تتعامل الدراسة مع احكام مستندة الى لفظة « لو » ، فان البحث لن يخوض في تقرير « ما كان سيحدث » وانما سيكتفي — بما اورده حتى الآن — حول « **بعض**(١٤٥) ما حدث فعلا » . اما تقرير الاحكام القطعية الذاتية في هذه المسألة فتلك قضية للبحث فيها رأي سنقراه في الصفحات التالية(١٤٦).

خلاصة

ان اي تقييم علمي بهذا الخصوص لا بد له من الاجابة اولا على سؤالين رئيسيين يستطيع بعدها ان يخلص الى سلسلة من الاستنتاجات التي تشكل بمجموعها تقييما عاما للعلاقات المدنية — العسكرية في اسرائيل . اما السؤال الاول فهو : ما هي الصيغة **الرسمية** التي حددت علاقة الجيش الاسرائيلي بالحكومة ؟ اما السؤال الثاني فهو : ما هي الصيغة **الفعلية** التي حكمت موقع الجيش ضمن الاطار السياسي الاسرائيلي ؟ وقبل الاجابة على اي من هذين السؤالين الرئيسيين لا بد من التنويه بان الصيغتين — المشار اليهما اعلاه — (اي الرسمية والفعلية) هما صيغتان متمازجتان من الصعب فصل احداهما عن الاخرى . ضمن هذا التحذير يمكننا الانتقال للاجابة على السؤالين حالا .

من المعروف انه ليس في اسرائيل دستور مكتوب يمكن ان يرشد الى الصيغة الرسمية للعلاقات بين الجيش والحكومة . ايضا فلا « قانون الادارة والقضاء » الصادر في ١٩ ايار (مايو) ١٩٤٨ ، ولا « القانون الانتقالي » الصادر في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩ ، يتضمنان اي اشارة لعلاقة الجيش بالسلطات المدنية . وعلى اية حال فقد اناطت التشريعات الخاصة بالقوات المسلحة اناطت بوزير الدفاع مسؤولية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين الخاصة بمؤسسات وشؤون الامن. هذا مع العلم ان من الامور المتعارف عليها ان كل تشريع مقترح من اية وزارة ، ومن ضمنها وزارة الدفاع ، يجب ان ينال موافقة مجلس الوزراء قبل احالته على البرلمان (الكنيست) للبت فيه . والاستثناء **الوحيد** في ذلك هو ميزانية الدفاع التي لا تعرض للمناقشة في البرلمان لاعتبارات امنية مع ان تلك الميزانية تعرض على لجان الشؤون المالية والخارجية في الكنيست للموافقة عليها . ان ذلك ، من الناحية **الشكلية** على الاقل ، يتيح للاحزاب الممثلة في الوزارة امكانية **اسماع** صوتها حول مسائل الدفاع كما وان ذلك يتيح للاحزاب المعارضة امكانية **الاطلاع** ، من خلال لجان الكنيست ، على محوى الميزانية . « ويعارض (عدد) من الاسرائيليين المطلعين وبشدة اعتبار ذلك (نوعا من) الضوابط المدنية الملائمة (الكافية) للسيطرة على المؤسسة العسكرية »(١٤٧).

والواقع ان نقطة التقاطع فيما هو **رسمي** وما هو **غير رسمي** في العلاقات المدنية — العسكرية في اسرائيل تكمن في الدور الذي يمارسه وزير الدفاع ووزير الدفاع بالذات . وهذا ما كرسته تركة بن جوريون على وجه الخصوص اكثر من اي عامل آخر دستوري او قانوني . بل واكثر من ذلك ، فان الارث الذي خلفه بن جوريون ، بهذا الصدد ، ليس بالضرورة منسجما مع او مستندا الى اي من